

المعاهدة الدولية

بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت
الدورة السادسة للجهاز الرئاسي
روما، إيطاليا، 5 – 9 أكتوبر/تشرين الأول 2015
تقرير عن عمل مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف خلال فترة السنتين 2014-2015

أنشأ الجهاز الرئاسي، خلال دورته الخامسة، مجموعة عمل من أجل وضع مجموعة من التدابير لينظر فيها الجهاز الرئاسي ويتخذ قرارا بخصوصها في دورته السادسة [من شأنها أن تؤدي إلى] (أ) زيادة المدفوعات المرتكزة على المستخدمين والمساهمات في حساب تقاسم المنافع بصورة مستدامة ويمكن توقعها في الأجل الطويل؛ و(ب) تعزيز عمل النظام المتعدد الأطراف من خلال اتخاذ تدابير إضافية.

ويمكن الهدف من وراء عمل مجموعة العمل خلال فترة السنتين الرامي إلى تحسين سير عمل النظام المتعدد الأطراف في الاضطلاع بدور حاسم الأهمية في تطور المعاهدة. ووقت إعداد هذه الوثيقة، كانت مجموعة العمل قد اجتمعت ثلاث مرات. وتقدمت الأطراف المتعاقدة والمجموعات الإقليمية بعدد من التوصيات والتقارير الشاملة لتعزيز سير عمل أداء النظام المتعدد الأطراف. وتلقت مجموعة العمل أيضا الدعم والمساهمات من مجموعات أصحاب المصلحة، بما في ذلك منظمات المزارعين وقطاع البذور ومنظمات المجتمع المدني والمجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية. وقامت الأمانة بإعداد الدراسات التي طلبها الجهاز الرئاسي بشأن الأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية لتعزيز النظام المتعدد الأطراف وبشأن وجهات النظر عن آفاق المستقبل من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة.

واعتمدت مجموعة العمل، خلال اجتماعها الثالث (برازيليا، 1-5 يونيو/حزيران 2015)، تقريرا يتناول العمل الذي اضطلعت به حتى ذلك الوقت ويتضمن استنتاجات وتوصيات إلى الجهاز الرئاسي، إضافة إلى طلبات للتوجيه. وتقدم هذه الوثيقة إلى الجهاز الرئاسي ذلك التقرير الذي يحتوي على إطار في الصفحتين 4 و5 يتضمن المهمات المقترحة لمزيد من العمل، من (أ) إلى (و).

طبع عدد محدود من هذه الوثيقة من أجل الحدّ من تأثيرات عمليات المنظمة على البيئة والمساهمة في عدم التأثير على المناخ. ويرجى من السادة المندوبين والمراقبين التكرم بإحضار نسخهم معهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية منها.

وتم إعداد مشروع قرارين لكي ينظر فيهما الجهاز الرئاسي ويعتمدهما مع مراعاة توصيات مجموعة العمل والمهام المقترحة لمزيد من العمل. ويتمثل مشروع القرار الأول والأكثر وضوحاً في مشروع القرار- *التدابير الرامية إلى تعزيز سير عمل النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم المنافع*. وقد أعدت الأمانة نسخة أولى لمشروع القرار هذا لتنظر فيها مجموعة العمل في اجتماعها الثالث. واستناداً إلى نتائج الاجتماع الثالث لمجموعة العمل، استعرضت الأمانة بعد ذلك مشروع القرار مع الأخذ بعين الاعتبار نتائج الاجتماع الثالث وستضع الصيغة النهائية لمشروع القرار المنقح بالعمل مع الرئيسين المشاركين. وسيصدر مشروع القرار المنقح كضمانة لوثيقة الجهاز الرئاسي هذه. وسيدرج أيضاً في وثائق الاجتماع الرابع لمجموعة العمل.

ولم تبادر مجموعة العمل إلى بلورة المهام المقترحة لمزيد من العمل لتعزيز النظام المتعدد الأطراف فحسب، ولكنها أوصت أيضاً بعملية أخرى لمعالجة الشواغل الحالية بشأن المكونات الهيكلية الأخرى للمعاهدة. وسيؤدي تعزيز هذه المكونات إلى دعم تعزيز النظام المتعدد الأطراف. وسيقتضي ذلك اتخاذ الجهاز الرئاسي لبعض القرارات بعيدة المدى، يمكن على أساسها وضع آليات جديدة في شكل أكثر اكتمالاً.

وأوصت مجموعة العمل بأن يتم معالجة جميع المصادر الخاصة بصندوق تقاسم المنافع - بما في ذلك الإيرادات القائمة على المستخدمين والمساهمات المقدمة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة - في مجموعة من التدابير، مع الأخذ في الاعتبار أن صندوق تقاسم المنافع يشكل جزءاً من استراتيجية تمويل المعاهدة الأوسع نطاقاً. ولذلك، تقدمت مجموعة العمل بتوصيات ملموسة من أجل تعزيز استراتيجية تمويل المعاهدة، بما في ذلك المهام المقترحة لمزيد من العمل من (هـ) إلى (و). كما تم إعداد مشروع القرار، *تنفيذ استراتيجية تمويل المعاهدة الدولية*، الوارد في الوثيقة IT/GB-6/15/11، بالاستناد إلى توصيات مجموعة العمل.

وبالنظر إلى التقدم الذي يحرز في بلورة مجموعة من التدابير لينظر فيها الجهاز الرئاسي ويتخذ قراراً بشأنها، طلبت مجموعة العمل إلى مكتب الدورة السادسة للجهاز الرئاسي النظر في إمكانية عقد اجتماع مجموعة العمل من جديد قبيل انعقاد الدورة السادسة للجهاز الرئاسي. ورحب المكتب بالتقدم الذي أحرزته مجموعة العمل وناقش الاقتراح الذي تقدمت به مجموعة العمل في اجتماعها بواسطة الفيديو في 26 يونيو/حزيران 2015.

واعتبر المكتب المهام لمزيد من العمل المقترحة من قبل مجموعة العمل هدفاً طموحاً، ينبغي بذل قصارى الجهود لتحقيقه. وشدد على أنه من الأهمية بمكان إحراز تقدم بشأن كل المهام المقترحة كجزء من عملية التعزيز العام. ورأى المكتب أن عمل التعزيز، بغض النظر عن مدى التقدم الذي يحرز خلال الدورة السادسة، سيستمر في فترة السنتين القادمة حتى يتسنى وضع كامل مجموعة الآليات الجديدة في شكل أكثر اكتمالاً، على نحو ما أوصت به مجموعة العمل.

ووافق المكتب على طلب مجموعة العمل عقد اجتماعها الرابع ابتداء من يوم الجمعة 2 أكتوبر/تشرين الأول. وسيتم جدول أعمال الاجتماع الرابع قراءة أولى للنسخة المنقحة من الاتفاق الموحد لنقل المواد والعناصر التي ينبغي معالجتها لاتخاذ الترتيبات اللازمة لوضع نموذج/نظام اشتراك. ويجري إعداد الوثائق، بالعمل مع الرئيسين المشاركين ومع الأخذ بعين الاعتبار التقارير الواردة من الأطراف المتعاقدة وأصحاب المصلحة.

ونظرا إلى أن الاجتماع الرابع لمجموعة العمل ينعقد بعد دورة الجهاز الرئاسي، فإنه سيتم إصدار تنقيح لهذه الوثيقة بعد ذلك مباشرة، في تقرير واحد موحد ومحدث عن مداولات مجموعة العمل في فترة السنتين 2014-2015. ومن خلال هذا التقرير الموحد، ستعرض مجموعة العمل النتائج المحققة حتى الآن في إنشاء نموذج/نظام اشتراك وفي تنقيح الاتفاق الموحد لنقل المواد.

وسيرفع الرئيسان المشاركان لمجموعة العمل تقريرا إلى الجهاز الرئاسي تحت إطار البند 8 من جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجهاز الرئاسي، التي من المقرر أن تنعقد مبدئيا بعد ظهر يوم الاثنين 5 أكتوبر/تشرين الأول. وسيعرضان التقدم المحرز خلال فترة السنتين والمهام المقترحة لمزيد من العمل الواردة في تقرير الاجتماع الثالث لمجموعة العمل.

وسيعرض الرئيسان المشاركان على وجه الخصوص العمل الذي اضطلع به فعلا في الاجتماع الرابع لمجموعة العمل والعمل العالق الضروري، بما في ذلك العمل الذي يمكن إنجازه خلال الدورة السادسة، إذا رغب الجهاز الرئاسي في ذلك، بالإضافة إلى العمل الذي من شأنه أن يستمر في فترة السنتين المقبلة حتى يتسنى وضع كامل مجموعة تدابير التعزيز (الفقرات من (أ) إلى (و) من المهام المقترحة لمزيد من العمل من قبل مجموعة العمل) في شكل أكثر اكتمالا.

ويرى الرئيسان المشاركان أنهما يقومان، رهنا بتأكيد الجهاز الرئاسي عند تقديم البند 8 من جدول الأعمال، بإدراج اقتراح بالنسبة لمجموعة العمل باستئناف اجتماعها الرابع خلال انعقاد الجهاز الرئاسي لإحراز تقدم في هذا العمل مساء يومي 5 و6 أكتوبر/تشرين الأول، وربما مساء 7 أكتوبر/تشرين الأول، للتمكن من تحقيق نتيجة ناجحة في نهاية الدورة السادسة للجهاز الرئاسي، بما في ذلك اعتماد مشروع القرارين المذكورين أعلاه.

وبعد عرض التقرير الموحد بشأن مجموعة العمل من قبل الرئيسين المشاركين، سيكون على الجهاز الرئاسي النظر في كيفية إنجاز العمل المتبقي على أفضل نحو. وقد اتخذت الترتيبات اللازمة لتمكين مجموعة العمل من الاجتماع من مساء يوم الاثنين 5 إلى مساء يوم الأربعاء 7 أكتوبر/تشرين الأول 2015. وستجتمع، إذا رغب الجهاز الرئاسي في ذلك، بهدف إعداد مشروع القرارين المذكورين أعلاه، لينظر فيهما الجهاز الرئاسي ابتداءً من يوم الخميس 8 أكتوبر/تشرين الثاني 2015، وتحضير عملها في فترة السنتين المقبلة.